جدل
Jadal

العدد 38 | تشرين الثاني 2020

السياسة في زمن الكورونا

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

Jadal جدل

1.
مقاربات نظرية

تساؤلات مستقبل دور الدولة والاقتصاد الحرّ في ضوء جائحة كورونا

منصور أبو كريّم *

أثارت جائحة كورونا تساؤلات عميقة تتعلّق بدور الدولة ككيان منظِّم للحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، في ظلّ التحدّيات التي فرضها فيروس "كوفيد- 19" على الدول والمجتمعات، كما أثارت تساؤلات حول الاقتصاد الليبراليّ القائم على أساس مستويات أَدْنَويّة لتدخُّل الدولة في عمليّة الإنتاج، والاعتماد على الاستيراد بدلًا من دعم المنتَج المحلّيّ، وحرّيّة التجارة الدوليّة في سياق النظريّة الليبراليّة للاقتصاد الحرّ.

في هذا المقال، سوف أسلّط الضوء على مسألتين رئيسيّتين: الأولى دور الدولة في عمليّة الإنتاج في ظلّ التحدّيات التي تواجه حكومات العالم أجمع بعد أن ضربت الجائحة مَناحي الحياة كافّة، والثانية مستقبل اقتصاد السوق (الليبراليّ) في ضوء الإشكاليّات التي تمرّ بها العَوْلَمة الاقتصاديّة والتجارة الدوليّة، والسياسات النيو _ ليبراليّة التي تسبّبت فيها الجائحة.

أولًا

دَور الدولة ككيان سياسيّ في ضوء الجائحة

وضعت جائحة كورونا الدول حيال تحدّيات كبيرة، ولا سيّما في ضوء آثارِ الجائحة السلبيّةِ على قِطاع الخدمات العامّة، وتوقّف النشاط الاقتصاديّ وتبنّي معظم الدول سياسة الإغلاق الكامل في مواجهة الفيروس، وهو ما اضطرّها إلى فرض سياسات تداخليّة لدعم القِطاعات الاجتماعيّة الأكثر تضرُّرًا من الجائحة على نحوٍ يخالف توجُّهات الاقتصاد الحرّ التي تحتكم له.

بالمفهوم الأعمّ والأشمل، "الجائحة" تُصيب مختلف مجالات الحياة بالشلل والضرر التامَّيْن، المادّيّ والمعنويّ، وعلى المدى القصير والبعيد تضُرّ "الجائحة" بالإنسان على نحوٍ مباشر، وبكلّ ما يقترن به.[1] شَرَعتْ جائحة كورونا في تغيير السياسات العامّة، سواء أكان ذاك داخل الدول أم في ما بينها، ونتوقّع أن يؤدّي نجاح الحكومات النسبيّ في التغلّب على الوباء وآثاره إلى زيادة القبضة الأمنيّة داخل المجتمعات.[2] وبات من الواضح أنّ هذا الوباء سيقوّي الدولة ويعزّز القوميّة؛ فقد تبنّت الحكومات بمختلف أنواعها إجراءات طارئة لإدارة الأزمة، وقد ترفض بعضها التخلّي عن هذه الصلاحيات الجديدة عند انتهاء الأزمة.[3] فمن المتوقّع أن تجد العديدُ من البلدان صعوبة في التعافي من الأزمة، مع ضعف الدولة، بعد ما أصبحت الدول الفاشلة سِمَةً أكثر انتشارًا في العالم. كذلك من المرجّح أن تسهم الأزمة في التدهور المستمرّ للعلاقات الصينيّة الأمريكيّة، وفي إضعاف التكامل الأوروبيّ.[4]

1. أبو عيطة، سائد حامد. (2020، 16 آذار). مفهوم "الوباء" ومفهوم "السلاح البيولوجيّ" في قاموس الأمن الدوليّ. جريدة النهار اللبنانيّة.

2. Allen, John; Burns, Nicholas; Garret, Laurie; Haas, Richard N.; Ikenberry, John G.; Mahbubani, Kishore; Menon, Shivshanker; Niblett, Robin; Nye, Joseph S. Jr.; O'neil, Shannon K.; Schake, Kori; Walt, Stephen M. (2020, March20). How the world will look after the Coronavirus Pandemic. Foreign Policy.

3. Ibid.

4. Ibid.

وقد صدقت التوقّعات أنّنا سنشهد عودة الدور الفاعل والمؤثّر للدولة في النشاط الاقتصاديّ، بناء على "النظريّة الكينزيّة" للاقتصاد السياسيّ، بعد فشل السياسات النيو _ ليبراليّة في الحفاظ على معدّل مناسب من الإنتاج المحلّيّ للوسائل والخدمات الطبّيّة التي أصبحت مركّبًا مهمًّا من مركّبات الأمن القوميّ للدول والمجتمعات نتيجة الجائحة، وقد يُفضي هذا إلى تعديل دَور الدولة في العمليّة الإنتاجيّة من جديد. ضربت الجائحة مركز النظام الرأسماليّ العالميّ، بعد أن أصبحت الحلول العلميّة للخروج من الأزمة متضمِّنةً وصفاتٍ من النظام الاشتراكيّ النقيض، عبْر تعزيز دَوْر الدولة المركزيّة لا في توجيه العجلة الاقتصاديّة برمّتها فحسب، بل كذلك في تسخير الأموال العامّة من دافعي الضرائب والشرائح الدنيا والمتوسّطة لإنقاذ كبريات عصب الاقتصاد الرأسماليّ؛ أسوة بما فعله الرئيس السابق باراك أوباما خلال الأزمة الاقتصاديّة العالميّة عام 2008،[5] بما يخالف نظريّات الاقتصاد الليبراليّ الكلاسيكيّة التي ترفض تدخّل الدولة المباشر في الاقتصاد.

تَمكّن فيروس كورونا من إحداث إرباك شديد في الأجهزة الصحّيّة والخدمات الطبّيّة، وفي إيقاف الرحلات الجوّيّة، وفي إيقاف النموّ الاقتصاديّ، ولكن أحد آثاره الممكنة، الذي قد يكون الأكثر ديمومة وعمقًا، هو الدخول في عصر سياسيّ جديد تبرز ملامحه في تثبيت حكم اليمين والقضاء على الديمقراطيّة ببطء، وجعل حالة المراقبة نمط حياة حتّى في بعض الديمقراطيّات.[6]

سوف يرى القوميّون والمناهضون للعَوْلَمة والصقور الصينيّون، بل حتّى الأمميّون الليبراليّون، أدلّة جديدة على قوّة وجهات نظرهم. بفعل الضرر الاقتصاديّ والانهيار الاجتماعيّ اللذَيْن يتكشّفان عن جائحة كورونا، من الصعب رؤية أيّ شيء آخر سوى تعزيز الحركة نحو القوميّة، وتنافس القوى العظمى، والفصل الإستراتيجيّ، وما شابه ذلك.[7] على مدى السنوات القادمة، قد تؤدّي الجائحة إلى تآكل النظام الدوليّ الليبراليّ تآكلًا مستمرًّا، وقد يؤدّي هذا إلى ولادة ديمقراطيّة ليبراليّة بنمط جديد.[8] تُرافِقُ كلّ ذلك زيادة في معدّلات انتشار التيّار الشعبويّ في الولايات المتّحدة وأوروبا، الذي يرفض بشدّةٍ سياساتِ الهجرة والانفتاح الاقتصاديّ غير المنضبط، ويؤيّد فرض رسوم جمركيّة على السلع والبضائع للحفاظ على المنتَجات المحلّيّة، كما فعل الرئيس ترامب مع البضائع الصينية، في إطار سياسات الحماية، لخفض العجز في الميزان التجاريّ بين الولايات المتّحدة والصين الذي يميل إلى صالح الأخيرة.

أستاذ العلاقات الدوليّة في جامعة هارفرد، ستيفان م. والت، يقول إنّ الجائحة ستقوّي هيمنة الدول وتعزّز توجُّهاتها القوميّة، مضيفًا أنّ جميع أنواع الحكومات والأنظمة ستتبنّى إجراءات طارئة لإدارة الأزمة تمنح السلطات سيطرة أكبر لن تتخلّى عنها بسهولة. واعتبر والت أنّ الأمر "الثابت" الوحيد هو أنّه لن تتغيّر تجاذباتُ القوى العالميّة والتنافسُ في ما بينها، ولن يستهلّ فيروس كورونا "عصرًا جديدًا من التكافل العالميّ"؛ شأنه في ذلك كشأن الأوبئة التي اجتاحت العالَم في الماضي. وسينخفض ما وصفه بـ "العَوْلَمة المفْرِطة" مع تحوّل الناس نحو اللجوء لحكوماتهم التي ستسعى مستقبَلًا إلى سدّ الثغرات التي واجهتها خلال تفشّي الوباء بسبب العَوْلَمة.[9]

5. التقرير الأسبوعيّ لمراكز الأبحاث الأمريكيّة. (2020، 23 آذار). وباء الكورونا قد يحوّل أميركا إلى دولة فاشلة يتولّاها العسكر (1 من 2). **التقرير الأسبوعيّ**.

6. عرب 48. (2020، 1 نيسان). هل تصبح كورونا أداة لتثبيت حكم اليمين في العالم؟ **موقع عرب 48**.

7. Ikenberry, John G. (2020, March 20). Democracies will come out of their shell. **Foreign Policy**.

8. فوكوياما، فرانسيس. (2020، 13 تمّوز). الجائحة والنظام السياسيّ... بحاجة لدولة (ترجمة نادر الغول). **موقع قناة الغد**.

9. Walt, Stephen M. (2020, March 20). A world less open, prosperous, and free. **Foreign Policy**.

سوف تُضعف هذه الجائحة من النيو _ ليبراليّة المتطرّفة، وأيديولوجيّة السوق الحرّة التي ابتكرها اقتصاديّون من جامعة شيكاغو (من بينهم: چاري بيكر؛ ميلتون فريدمان؛ جورج ستيجلر). خلال ثمانينيّات القرن الماضي، قدّمت مدرسة شيكاغو تبريرًا فكريًّا لسياسات الرئيس الأمريكيّ الأسبق "رونالد ريچان" ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارچريت ثاتشر"، اللذين اعتبرا أنّ الحكومات الكبيرة والمتمدّدة تشكّل عقبة أمام النموّ الاقتصاديّ والتقدّم البشريّ. آنذاك كانت ثمّة أسباب وجيهة لخفض العديد من أشكال الملْكيّة الحكوميّة والتنظيم؛ لكن الذرائع ترسّخت في "ديانة ليبراليّة"، غُرِسَ فيها العداء لعمل الدولة في جيل من المثقّفين المحافظين، ولا سيّما في الولايات المتّحدة.[10]

فداحة الوباء، وسرعة انتشاره، وعدم وجود لقاح حتّى الآن، تمثّل أعباء هائلة على الأنظمة الصحّيّة في الدول الرأسماليّة المتقدّمة، وذاك ما يطرح تساؤلات بشأن دَوْر الحكومات في تلك الأنظمة في توفير الرعاية الصحّيّة الجيّدة لجميع المواطنين، بعد أن سيطر القِطاع الخاصّ والشركات العملاقة التي ترمي إلى تحقيق الربح -في أساس ما ترمي- وتقدّم خدماتها لأصحاب المال.[11] وبما أنّ الاقتصاد العالميّ يعتمد كثيرَ اعتماد على منتَجات الصين الشعبيّة، لا المنتجات الاستهلاكيّة فحسب، بل كذلك المنتَجات الصحّيّة (بما في ذلك الأدوية والعقاقير)،[12] فقد فتح هذا باب النقاش مجدَّدًا بشأن أهمّيّة الإنتاج المحلّيّ وعدم الاعتماد الكلّيّ على الاستيراد الخارجيّ لسدّ الاحتياجات المحلّيّة. أعادت الجائحة التفكير في السياسات النيو _ ليبراليّة التي أدّت إلى بيع أصول الدولة والقِطاع العامّ وشكل الاقتصاد السياسيّ المتّبَع، بعد أن كشفت الأزمة عن عمق الإشكاليّات الناتجة عن الاعتماد الكلّيّ على الاستيراد الكامل للأدوات والأجهزة الطبّيّة والموادّ الغذائيّة، بعد أن سيطرت الصين على أكثر من 80% من إنتاج الموادّ الطبّيّة على المستوى الدوليّ.

ثانيًا

مستقبل الاقتصاد الليبراليّ في ضوء الجائحة.

تسارُع انتشار جائحة كورنا في ظلّ شحّ المعرفة وانعدام اليقين تحدّى النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ (الاقتصاد الحرّ)، وجلب له انتقادات حول نجاعته ومدى ملاءَمته في الأزمات ومدى تأثيره على تعميقها، وبحسب مايك ديڤيس فإنّ الڤيروس وضع الرأسماليّة أمام فوّهة المدفع، وتحوّلت أزمة الكورونا لوحشٍ تغذّيه الرأسماليّة.[13]

سيدخل عامُ 2020 كُتُبَ التاريخ بوصفه عامًا لم يكشف عن فشل في أجهزة الصحّة العامة فحسب، بل كذلك بوصفه عامًا أماط اللثام عن النظام الرأسماليّ النيو _ ليبراليّ وعن الركود الجيو _ سياسيّ في هذا القرن.[14] وتتنبّأ جميع المؤشّرات بأنّ مستقبل الاقتصاد العالميّ يبدو معقَّدًا، لأنّه لا أحد يعرف ما ستؤول إليه إسقاطاته الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة الطويلة الأمد. وفي هذا الصدد، يتنبّأ كِنِث روجوف، كبير اقتصاديّي صندوق النقد الدوليّ سابقًا، بأنّنا نتّجه نحو ركود عالميّ عميق، لم يلاحَظ نظيرٌ له منذ

10. Fukuyama, Francis. (2020, July/August). The pandemic and political order: it takes a state. **Foreign Affairs**.

11. عربي بوست. (2020، 23 آذار). كيف أسهمت الرأسماليّة المتوحّشة في تفشّي كورونا؟ قد نكون وصلنا لنهايتها. **عربي بوست** (نقلًا عن "إنْ ذيس تايمز").

12. مراكز الأبحاث الأمريكيّة. (2020، 20 آذار). وباء الكورونا قد يحوّل أميركا إلى دولة فاشلة يتولّاها العسكر. **التقرير الأسبوعيّ لمراكز الأبحاث الأمريكيّة.**

13. Davis, Mike. (2020, March 20). The Coronavirus crisis is a monster fueled by capitalism. **IN THESETIMES**.

14. Cherkaoui, Mohammed. (2020, March 3). The shifting geopolitics of Coronavirus and the demise of neoliberalism (part 1). **Al-Jazeera Center for Studies.**

الكساد الكبير، على الرغم من أنّ سرعة المغادَرة ستعتمد على كيفيّة تطوُّر الڤيروس واستجابة الأنظمة الصحّيّة له.[15]

للأزمات الكبرى عواقب وخيمة، وفي الغالب تكون غير متوقَّعة. هذا ما يقوله فرانسيس فوكوياما؛ ويرى أنّ الكساد الكبير حفّز "الانعزاليّة والقوميّة والفاشيّة والحرب العالميّة الثانية، لكنّه أدّى أيضًا إلى الصفقة الجديدة، وصعود الولايات المتّحدة كقوّة عظمى عالميّة"، ويحذّر من التداعيات السلبيّة للأزمة على المستوى الاقتصاديّ بقوله: "من الناحية الاقتصاديّة، ستعني الأزمةُ التي طال أمدها المزيدَ من إخفاقات الأعمال والدمار للصناعات مثل مراكز التسوّق الكبرى والسفر". وبنظرة أكثر تشاؤميّةً يرى فوكوياما أنّه "مع انتهاء أكثر مراحل الأزمة إلحاحًا ومأسويّةً، ينتقل العالم إلى فترة طويلة من الكساد المحبِط".[16]

عند مراقبة ردود الفعل العالميّة على الوباء، نلاحظ انتشار ڤيروس آخر بالتوازي مع "كوڤيد-19"؛ وهو إعادة تأميم عالميّة لجميع السياسات النيو _ ليبراليّة تقريبًا، بما في ذلك حرّيّة الحركة، ومساعدة حكوميّة للشركات والعمّال، لم يكن بالإمكان التفكير فيها حتّى فيما مضى؛ ربّما نشهد اقتراب نهاية شائنة لأربعة عقود من سياسات السوق الحرّة الاقتصاديّة، والعَوْلَمة غير المقيّدة،[17] خلافًا للأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، والتي كانت في معظمها صدمة طلب كلّيّ سالب كبير، فإنّ الركود القادم على الأرجح سيكون بسبب صدمات عرض كلّيّ سالب ودائم نابعة من التجارة الأمريكيّة الصينيّة وحرب التكنولوجيا.[18]

صندوق النقد الدوليّ أعلن أنّ وباء "كوڤيد-19" يدفع بالاقتصاد العالميّ في اتّجاه ركود عميق في العامَيْن 2021/2020، متوقّعًا تراجع الناتج العالميّ بنسبة تبلغ 3%. وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالميّ الصادر عن صندوق النقد، سيكون في مقدور الاقتصاد العالميّ تحقيق انتعاش بنسبةٍ مقدارُها 5.8% في العام 2021، إذا أُفلِحَ في احتواء الڤيروس وعادت الحركة الاقتصاديّة إلى طبيعتها. ولتقريب حجم الخسارة قال الصندوق: "خسارة الاقتصاد العالميّ تُوازي حجمَ اقتصادَيْ ألمانيا واليابان".

فيما كانت التوقّعات الاقتصاديّة لمنظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية لعام 2020 تتنبّأ بسنة من النموّ الثابت إن لم يكن بالنموّ المتزايد،[19] جاء تفشّي ڤيروس كورونا وسبّب صدمة كبيرة للاقتصاد العالميّ؛ فقد خفّضت المنظّمة توقّعاتها إلى النصف؛ من 2.9% إلى 5.1%، وقد تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز في الدخل العالميّ بقيمة 2,000 مليار دولار، ممّا يعني انهيار الاقتصاد العالميّ بصفة كلّيّة، على نحوٍ يماثل الكساد الهائل الذي حصل في أعقاب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة سنة 1929، حيث لم تَسْلم منها أيّ دولة -سواء في ذلك الدولُ المتقدّمةُ وتلك الناميةُ-، وذلك بحكم الترابط العالميّ بين اقتصاديّات الدول.[20]

15. العيدودي، بدر. (2020، 7 أيّار). هكذا سيكون شكل الاقتصاد الذي سيَعقب جائحة كورونا. **الجزيرة: مدوّنات**.

16. Fukuyama, Francis. Ibid.

17. عرب 48. (2020، 20 آذار). جائحة كورونا قد تعيد تشكيل النظام العالميّ. **موقع عرب 48** (بتصرّف عن مقال كارنيلوس ماركو).

18. Roubini, Nouriel. (2019, Aug 22). The anatomy of the coming recession. **Project Syndicate.**

19. منظّمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية: هي منظّمة دوليّة تهدف إلى التنمية الاقتصاديّة، وإلى إنعاش التبادلات التجاريّة. تتكوّن المنظّمة من مجموعة من البلدان المتقدّمة التي تقبل مبادئ الديمقراطيّة التمثيليّة واقتصاد السوق الحرّ. أُسّست عام 1961، ومقرّها باريس.

20. الوردي، فاطمة. (2020، 3 نيسان). تداعيات ڤيروس كورونا على الاقتصاد العالميّ. **إنستيتيوت أماديوس**.

رصدت دراسة حديثة خسائر هائلة سيكابدها الاقتصاد العالميّ بسبب تفشّي فيروس كورونا والإجراءات التي اتّخذتها الحكومات للحدّ من انتشاره. وقالت الدراسة التي أعدّها باحثون من جامعة "سيدني" الأستراليّة إنّ تفشّي الوباء وتدابير الحدّ من انتشاره كلّف الاقتصاد العالميّ 3.8 تريليون دولار (3 تريليونات جنيه إسترلينيّ)، وتسبّب في فقدان 147 مليون شخص لوظيفته، وَفقًا لِما أوردته صحيفة "ديلي ميل" البريطانيّة.

وأشارت الدراسة إلى أنّ قِطاع صناعة السفر هو الأكثر تضرُّرًا، بسبب إلغاء الرحلات الجوّيّة وإغلاق البلدان لحدودها أمام الزوّار، وبخاصّة في آسيا وأوروبا والولايات المتّحدة. وقالت "ديلي ميل" في تقريرها إنّ العلماء الأستراليّين ابتكروا نموذجًا للكمبيوتر يتمكّن من رصد آثار الوباء الاقتصاديّة على الاقتصاد العالميّ وخسائر كلّ دولة على حدة، ووجدوا أنّ أوروبا والولايات المتّحدة والصين كانت أكثر المناطق تأثُّرًا بشكل مباشر، وأنّ قِطاعات النقل والسياحة هي التي ضُرِبت على الفور[21]

بعد مرور قرابة عام على انتشار جائحة كورونا، تَمَكَّن الفيروس من تغيير جوهر الاتّجاهات الاقتصاديّة العالميّة، ممّا قد يؤدّي إلى تسارُع التغيير الذي بدأ بالفعل، وهو الحياد عن العَوْلَمة المتمحورة حول الولايات المتّحدة، نحو عَوْلَمة متمركزة حول الصين، بعد أن فقد الأميركيّون ثقتهم بالعَوْلَمة والتجارة الدوليّة، وذلك أنّ اتّفاقيّات التجارة الحرّة أصبحت تضرّ بالولايات المتّحدة من منظور التيّار القوميّ الشعبويّ. في المقابل، لم تفقد الصين ثقتها بالتجارة الدوليّة، بل تعمل على تعزيز مكانتها في النظام الدوليّ على المستويَيْن السياسيّ والاقتصاديّ.

خاتمة

وضعت جائحة كورونا الدولة والاقتصاد الليبراليّ الحرّ على المحكّ، في ظلّ الآثار الكارثيّة التي نتجت عن الفيروس والتي سيكون لها آثار طويلة الأمد على الدول والمجتمعات كافّة، إذ إنّ استمرار الأزمة يبشّر بقواعد وأدوار جديدة للدولة، ونمط جديد للاقتصاد السياسيّ، عبر التخلّي تدريجيًّا عن السياسات النيو ـ ليبراليّة، والعودة تدريجيًّا إلى تدخّل الدولة تدخُّلًا محدودًا وإيجابيًّا في عمليّة الإنتاج، بغية الحفاظ على معدّل مناسب من الإنتاج المحلّيّ، والتقليل من الاعتماد على الاستيراد للسلع الأساسيّة والمستلزمات الطبّيّة، والإشراف على تقديم الخدمات الرئيسيّة (كالصحّة والتعليم -على سبيل المثال) بصورة مجّانيّة بعد ما أصبحت خدمة مدفوعة الأجر؛ فقد أثبتت الأحداث الناتجة عن فيروس كورونا وجود صعوبة في الاستمرار في اتّباع سياساتٍ تُقلِّل من دَوْر الدولة ككيان سياسيّ في ظلّ التحدّيات الكثيرة الناجمة عن الجائحة في عصر قد يشهد انتشار العديد من الفيروسات الضارّة.

* د. منصور أبو كريّم، باحث في الشؤون السياسيّة والعلاقات الدوليّة.

21. السنجري، أنس. (2020، 12 تمّوز). بالأرقام.. حصيلة خسائر الاقتصاد العالميّ جراء كورونا. **موقع عربي 21**.

الرجوع لقائمة المحتويات